مقدمة البحث

إن هدف هذا البحث هو التعرف على كيفية تأثير القيم الإسلامية فى عملية تكوين رأس المال ، وبالتالى التوصل إلى الأسلوب، أو الكيفية أو الوسيلة التى تتفق مع الشريعة الإسلامية لرفع معدلات التكوين الرأسمالى فى الدول الإسلامية التى تحاول شق طريقها فى مجال التنمية الإقتصادية . هذا بدلا من الإعتماد على النظريات الوضعية التى صيغت فروضها ، وجربت فى دول غير إسلامية . ولا ننكر أن بعض هذه النظريات كانت الأساس لسياسات ناجحة فى البلدان الغربية الرأسمالية ، أو فى البلدان الإشتراكية، إلا أن عددا من الفروض الأساسية لهذه النظريات يتعارض مع القيم والمبادئ الإسلامية .

فالبحث يحمل فى طياته دعوة ونداء للتمسك بالقيم الإسلامية كأسلوب أساسى لتحقيق التنمية الإقتصادية فى البلدان الإسلامية النامية للنمو .

ونرجو أن نلفت النظر إلى أن الإتجاه الفكرى المعاصر بين كتاب التنمية يؤكد أن النظريات الغربية الرأسمالية أو النظريات الإشتراكية لم تساعد البلدان النامية إلا قليلا . وهذا يرجع كما يقول البعض إلى أن الكثير من الفروض فى هذه النظريات لا معنى له بالنسبة لهذه البلدان ، أو ربما كان غير كاف لتصوير الظروف الإقتصادية لها . كما أنه يرجع أيضا كما يقول البعض الآخر من الإقتصاديين إلى أن هذه النظريات القائمة لم تول العوامل غير الإقتصادية إهتماما يذكر رغم أهميتها البالغة . وهنا لا يعنينا إلا أن نؤكد على أن الأسلوب الإسلامى فى المجال الإقتصادى لابد وأن يكون من الناحية العلمية أكثر ملائمة لظروف البلدان الإسلامية ، كما أن هذا الأسلوب بطبيعة يأخذ بالعوامل الإجتماعية والأخلاقية مع العوامل الإقتصادية فى داخل إطار واحد .

ويلاحظ أن أى سياسة إقتصادية مشتقة من الفكر الوضعى يمكن أن تسير فى أحد طريقين ، إما طريق الفشل ، أو طريق النجاح ، وذلك من الناحية الإقتصادية التطبيقية . ولكن الأسلوب الإسلامى لا يخضع لهذه الإحتمالات النظرية حيث أنه امتثال لأحكام الله سبحانه وتعالى ، نحن الذين يمكن أن نخطئ أو نصيب فى فهمنا لهذا الأسلوب، أو لكيفية تطبيقه أو تطويره . إن الأسلوب الإسلامى هو بإذن الله الطريق السليم والملائم لرفع معدلات تكوين رأس المال فى البلدان النامية الإسلامية ، وسوف نعمل على إثبات هذا من خلال البحث .

ولا شك أن الأسلوب الإسلامي سوف يتعرض للإنتقاد من كل من يعتقدون بضرورة تجريد الظاهرة الإقتصادية وعزلها عزلا تاما عن غيرها من الظواهر، وهو الإتجاه الذى ساد فى العالم الغربى منذ القرن التاسع عشر . ولكن هذا الإتجاه التجريدى أو الحيادى قد تعرض للإنتقاد كما أشرنا من قبل، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية . كما أن الأسلوب الإسلامى قد يتعرض للإنتقاد من جانب من لا يعتقدون فى الإسلام . ونحن من جانبنا نود أن نؤكد على ملاءمة الأسلوب الإسلامى فى ظروف التنمية، أو فى غيرها على أساس التمسك بالقيم الإسلامية ، أما بالنسبة لمن لا يعتقدون فى هذه القيم، أو لا يتمسكون بها، فهذا أمر عقائدى يخرج عن نطاق هذا البحث مناقشته وتحليله .

وقد يتحقق التكوين الرأسمالى بمعدلات منخفضة نسبيا فى المرحلة الأولى للتنمية تبعا لمحاولة إقامة الشريعة الإسلامية فى البلدان الإسلامية التى تخلت عن هذه الشريعة خلال فترة الإستعمار ، وتبعا لمحاولة التمسك بالقيم الإسلامية على المستوى التطبيقى فى المعاملات الإقتصادية . ولكن المتصور أنه بعد إقامة الشريعة الإسلامية، وخلق المناخ الإسلامى السليم فى مجال المعاملات، فإن حالة من الإستقرار والتماسك الإجتماعى ووضوح الأهداف، سوف تدفع معدلات التكوين الرأسمالى إلى أعلى، وبالتالى تندفع التنمية الإقتصادية بمعدلات مرتفعة . وهذا ما سوف يسعى البحث إلى بيانه .

وينقسم هذا البحث إلى ثلاثة أبواب، يختص الباب الأول بتكوين رأس المال ودوره فى التنمية الإقتصادية . وينقسم هذا الباب إلى فصلين، يتناول الفصل الأول تحليل أثر العوامل الإقتصادية المؤثرة فى تكوين رأس المال، وذلك من خلال مبحثين يتناول أولهما مفاهيم رأس المال وعملية التكوين الرأسمالى ، وثانيهما النظريات الإقتصادية المهتمة بتكوين رأس المال ودوره فى التنمية الإقتصادية . أما الفصل الثانى فيتناول تحليلا لأثر أهم العوامل غير الإقتصادية على تكوين رأس المال وذلك من خلال مبحثين ، يتناول أولهما العوامل الإجتماعية والسلوكية ، ويتناول الثانى العوامل السياسية ، ويتناول الباب الثانى محددات تكوين رأس المال فى إقتصاد إسلامى . وهو يتكون من أربعة فصول ، يتناول أولهم وهو الثالث فى ترتيب البحث ، ''القيم الإسلامية والإدخار الإختيارى'' ويتكون هذا الفصل من مبحثين ، يتناول أولهما ''الإدخار ومفهومه وأنواعه'' وثانيهما'' أثر تحريم الربا والتكافل الإجتماعى على ميار الإدخار''. ويتناول الفصل

الرابع "التمويل التضخمي" والفصل الخامس "التمويل الخارجي" والفصل السادس "العلاقة بين القيم الإسلامية والإستثمار" وهو يتكون من مبحثين أولهما "الإستثمار، مفهومه، محدداته، ودوافعه من وجهة النظر الإسلامية" والثاني "أولويات الإستثمار في المنهج الإسلامي".

أما الباب الثالث "نحو استراتيجية إسلامية لرفع معدلات تكوين رأس المال في ظروف التنمية الإقتصادية، فهو يتكون من ثلاثة فصول، يتناول أولهم "استراتيجية إسلامية لتنمية مصادر التمويل" وهو يتكون من مبحثين يتناول المبحث الأول "مهمات إسلامية مقترحة لرفع مستوى التمويل داخلها" والمبحث الثاني "تنظيم عملية التمويل الخارجي في الحدود الشرعية". أما الفصل الثاني فيتناول "استراتيجية إسلامية لرفع معدلات الإستثمار" وهو يتكون من ثلاثة مباحث. فيتناول المبحث الأول "تهيئة المناخ للنشاط الإستثماري الإسلامي" والمبحث الثاني "فتح مجالات جديدة للإستثمار الخاص" والمبحث الثالث "دور الحكومة في توجيه المشروعات الخاصة والقيام بالإستثمارات العامة، وأخيرا الفصل التاسع وهو يتناول "الخاتمة والنتائج والتوصيات".

أسأل الله عز وجل التوفيق والسداد في البداية والنهاية، والحمد لله رب العالمين.